

الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل 3 في البنوك الجزائرية - دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2020-2022)

*Compliance with the requirements of the Basel 3 agreement in Algerian banks - Case study of the Foreign Bank of Algeria during the period (2020-2022)*

حسان بكيت<sup>1\*</sup>، عبد القادر بوشورور<sup>2</sup>

Hassan Bekhit<sup>1\*</sup>, Abdelkader Bouherchour<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، [h.bekhit@univ-chlef.dz](mailto:h.bekhit@univ-chlef.dz)

<sup>2</sup> جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، [a.bouherchour80@univ-chlef.dz](mailto:a.bouherchour80@univ-chlef.dz)

تاريخ النشر: 2024-09-30

تاريخ القبول: 2024-08-26

تاريخ الاستلام: 2024-05-04

**ملخص:** تناولت هذه الورقة البحثية الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل 3 في البنوك الجزائرية وقد هدفت إلى معرفة مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات اتفاقية بازل 3 وذلك بدراسة حالة بنك الجزائر الخارجي الذي يعتبر من أهم البنوك العمومية الجزائرية نظرا لوزنه الكبير في النظام المصرفي الجزائري ودوره المهم فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، وقد تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري لتحليل متطلبات اتفاقية بازل 3 بصفة عامة وواقع تطبيقها ومسايرتها من قبل بنك الجزائر بصفة خاصة، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من أجل تحليل النتائج المتوصل إليها وذلك بالاعتماد القوائم المالية والتقارير السنوية خلال الفترة (2020-2022) المتعلقة ببنك الجزائر الخارجي، وقد أظهرت النتائج عدم التزام بنك الجزائر بكل معايير اتفاقية بازل 3 وخاصة فيما يتعلق بمعيار الرافعة المالية، أما فيما يخص بنك الجزائر الخارجي فإن معظم المؤشرات المحسوبة أو الموجودة ضمن القوائم المالية والتقارير المالية ضمن تلك المحددة من قبل اتفاقية بازل 3. **كلمات مفتاحية:** اتفاقية بازل 3، المعايير، بنك الجزائر الخارجي.

**تصنيفات JEL :** E58، G01، G21، G32.

**Abstract:** This research paper dealt with compliance with the requirements of the Basel 3 Agreement in Algerian banks. It aimed to determine the extent of Algerian banks' compliance with the requirements of the Basel 3 Agreement by studying the case of the Foreign Bank of Algeria, which is considered one of the most important Algerian public banks due to its great weight in the Algerian banking system and its important role with regard to foreign trade. The deductive approach was relied upon in the theoretical aspect to analyze the requirements of the Basel 3 Agreement in general and the reality of its implementation and compliance by the Bank of Algeria in particular.. The inductive approach was also relied upon in the applied aspect in order to analyze the results obtained by relying on the financial statements and annual reports during the period (2020). -2022) related to the Algerian Foreign Bank, The results showed that the Bank of Algeria did not comply with all standards of the Basel 3 Agreement, especially with regard to the financial leverage standard. As for the Algerian Foreign Bank, most of the indicators calculated or present in the financial statements and financial reports are within those specified by the Basel 3 Agreement.

**Keywords:** Basel 3, standards, Algerian Foreign Bank.

**Jel Classification Codes:** E58، G01، G21، G32.

## 1. مقدمة:

أدت الأزمة المالية العالمية في 2008 إلى انهيار البنوك والمؤسسات المالية في معظم البلدان وخاصة البنوك الأمريكية على غرار بنك ليمان براذرز، بنك ميريل لينش وبنك فرانكلين الوطني... إلى غيرها من البنوك، الأمر الذي دفع بالسلطات الرقابية على المستوى الدولي والمتمثلة في لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت إشراف بنك التسويات الدولية إلى إعادة النظر في القواعد والأنظمة التي جاءت بها اتفاقية بازل الأولى والثانية المنظمة للعمل المصرفي على المستوى الوطني والدولي، وهذا عن طريق عقد اجتماع للجنة بازل للرقابة والسلامة المصرفية في نهاية 2010 حيث تم استصدار متطلبات ومعايير جديدة اصطلح على تسميتها اتفاقية بازل 3، تهدف إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية وزيادة قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تحمل الأزمات، وهي تتلخص في وثيقتين أساسيتين، الأولى تعنى بالاطر الدولي للعمل الاستشرافي لتعزيز مرونة البنوك الفردية من أجل تقليل مخاطر الصدمات، أما الثانية فهي مرتبطة بتحديد معايير وكيفية قياس مخاطر السيولة والرقابة عليها، والتي نفذت بالكامل في عام 2019، مع تعديل بعض الإجراءات خلال السنوات الأخيرة.

وعلى غرار باقي دول العالم، وبالرغم من عدم تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاد الجزائري بشكل عام والمنظومة المصرفية بشكل خاص، إلا أن بنك الجزائر أدرك من الضروري مواكبة تلك القواعد، الإجراءات والمعايير وتطبيقها على البنوك من أجل تنظيم العمل المصرفي وحماية البنوك وتحسينها وتحقيق السلامة المالية لها.

وبناء على ما سبق تبرز معالم السؤال الرئيسي التالي:

### ما مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات اتفاقية بازل 3؟

وتتدرج ضمن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، تتمثل فيمايلي:

- فيما تتمثل متطلبات اتفاقية بازل 3؟

- كيف يمكن قياسها؟

- ما مدى مسايرة بنك الجزائر لمتطلبات اتفاقية بازل 3؟

- ماهي انعكاساتها على أداء بنك الجزائر الخارجي؟

وكإجابات أولية لهذه الأسئلة الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- متطلبات اتفاقية بازل 3 هي تلك القواعد التي حاولت إيجاد مخرج للازمات التي وقعت فيها البنوك

على المستوى الدولي والناجمة عن أزمة 2008.

- تتطوي اتفاقية بازل 3 على مجموعة من المعايير تتحدد في شكل علاقات رياضية.

- عمل بنك الجزائر على مسايرة كل المعايير والمتطلبات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 دون استثناء.

- تطبيق هذه المتطلبات من قبل بنك الجزائر الخارجي أدى إلى تحسن أدائه ووضعيته المالية.

🚩 **الأهداف:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل بنود اتفاقية بازل 3 ومن ثم محاولة تقديرها وقياسها.
- معرفة مدى مواكبة بنك الجزائر لجميع المتطلبات التي حددتها اتفاقية بازل 3.
- دراسة واقع تطبيق متطلبات اتفاقية بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري.
- مقارنة مؤشرات تلك المتطلبات بما هو محقق في بنك الجزائر الخارجي وانعكاساتها على أدائه وخاصة ما تعلق بنسبة كفاية رأس المال، صافي التمويل المستقر وتغطية السيولة.
- ✚ **منجية الدراسة:** باعتبار أن الدراسة تحتوي على قسمين، الأول نظري تم فيه استخدام المنهج الاستنباطي من أجل دراسة الأسس والتعديلات والاقتراحات الخاصة باتفاقية بازل 3، وكذلك تحليل واقعها في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال دراسة مدى مساهمتها من قبل بنك الجزائر، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي الذي يساعد على دراسة وتحليل التقارير المالية والقوائم المالية خلال فترة الدراسة (2020-2022) والمتعلقة ببنك الجزائر الخارجي الذي أخذناه كعينة لهذه الدراسة.
- ومن أجل الإحاطة بجوانب الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة عناصر أساسية، هي:
- المتطلبات الأساسية لاتفاقية بازل 3.
- القواعد الاحترازية المطبقة من قبل بنك الجزائر في ظل اتفاقية بازل 3.
- مدى التزام بنك الجزائر الخارجي بمتطلبات اتفاقية بازل 3 خلال الفترة (2020-2022).

## 2. المتطلبات الأساسية لاتفاقية بازل 3:

تعتبر متطلبات اتفاقية بازل 3 الدولية أحد المعايير التنظيمية الجديدة التي تناولت تعزيز كفاية رأس المال أي احتفاظ البنوك برؤوس أموال كافية تغطي المخاطر المختلفة التي تتعرض لها، ضرورة امتلاك البنوك مخزوناً كافياً من السيولة المصرفية بهدف تعزيز قدرتها التنافسية وتحسينها من الأزمات المالية المحتملة.

### 1.2. ماهية اتفاقية بازل 3:

هي جزء من الجهود المستمرة لتعزيز الإطار التنظيمي المصرفي الدولي، وهو يعتمد بشكل خاص على وثائق بازل 1 وبازل 2 في حملة لتحسين قدرة القطاع المصرفي على التعامل مع الضغوط المالية، وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية على مستوى أكثر دقة، تسعى بازل 3 إلى تعزيز مرونة البنوك الفردية من أجل تقليل مخاطر الصدمات على مستوى النظام ومنع الانهيارات الاقتصادية المستقبلية. (العيطان، 2024، ص2)

وعليه، فإن اتفاقية بازل 3 هي استمرار للجهود المبذولة من قبل لجنة بازل لتعزيز الإطار التنظيمي المصرفي، من خلالها تم اتفاق محافظو البنوك المركزية على مجموعة من التدابير الأساسية التي تساهم في جعل القطاع البنكي أكثر تنظيماً، وهي تتعلق أساساً بقواعد رأس المال الأساسي واختبارات الضغط والسيولة. (عبد الحميد، 2013، ص311)

## 2.2. أهداف اتفاقية بازل 3:

- تعددت أهداف اتفاقية بازل 3 الدولية والتي تمثلت في الآتي (عبد الغني، 2022، ص6):
- تعزيز قاعدة رأس المال التنظيمي من أجل تحسين قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والأزمات المتولدة عن ضغوط اقتصادية ومالية.
- تحسين إدارة المخاطر وحوكمة البنوك.
- تعزيز الشفافية والافصاح في البنوك للحد من المخاطر وامتصاص الخسائر المؤكدة قبل حدوثها.
- التحكم في التقلبات الدورية والاقتصادية وهذا بإضافة هامش لمواجهة تلك التقلبات، وإضافة رأس المال التحوطي أو هامش رأس المال الأساسي للأسهم العادية لتغطية وانتصاص الخسائر متوقعة الحدوث.

## 3.2. محاور اتفاقية بازل 3:

- لقد تكونت اتفاقية بازل 3 من 5 محاور أساسية (صالح ورحال، 2013) تتمثل فيما يلي:
- **المحور الأول: تحسين نوعية وشفافية قاعدة رأسمال البنوك:** حيث ألزم إطار بازل 3 البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي (المستوى الأول)، الذي يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها، بحيث تم رفعه من 4% إلى 6%، في حين تم إلغاء الشريحة الثالثة.
- **المحور الثاني: تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة مثل:** المشتقات المالية، التوريق، الخسائر المغطاة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية كالأسهم والسندات وفقا لتقلبات السوق.
- **المحور الثالث: معيار الرافعة المالية:** يهدف إلى تحديد سقف معين لحجم الديون في القطاع المصرفي، لعدم حدوث خسائر ائتمانية بسبب التركيز على الاستثمارات.
- **المحور الرابع: التمويل أثناء الدورات الاقتصادية:** أي يتم تمويل الأنشطة الاقتصادية من خلال سياسات إقراض مواكبة تجنباً لإطالة المدة الزمنية للسداد في حالة حدوث الركود الاقتصادي.
- **المحور الخامس: المعيار العالمي للسيولة:** حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بوضع معيارين دوليين لقياس السيولة المصرفية، هما:
- **نسبة تغطية السيولة: LCR** تستخدم في قياس السيولة في الأجل القصير. وهي تلزم البنوك بالاحتفاظ بقدر كاف من الأصول السائلة العالية الجودة لمقابلة صافي التدفقات النقدية.
- **نسبة صافي التمويل المستقر: NSDR** تهدف إلى احتفاظ البنوك بمصادر تمويلية مستقرة لأنشطتها فهي تستخدم لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأجل.

## 4.2. التعديلات والإصلاحات التي أقرتها:

- أجرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من التعديلات والإصلاحات وذلك لتعزيز قدرة رأس المال العالمي وقواعد السيولة المصرفية، ويمكن عرض هذه التعديلات في الآتي:

- فيما يخص مكونات رأس المال المصرفي: ركزت لجنة بازل على تعديل رأس المال المصرفي، وأطلق على الجزء من رأس المال برأس المال الأساسي للاسهم العادية، ويتكون رأس المال التنظيمي وفق معيار بازل 3 من الآتي (GRATTON, 2024)

- الشريحة الأولى: وتتكون مما يأتي:

• رأس المال الأساسي الدائم ويمثل مجموع الموارد المالية الأساسية للبنك ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات، علاوة الاصدار والأرباح غير الموزعة.

• رأس المال الأساسي الإضافي الذي يتكون من الأسهم الممتازة، حقوق الأقلية والفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للديون المساندة.

- الشريحة الثانية: تعني الأموال التي من شأنها تدعيم رأس المال الأساسي (يسمى رأسمال المساند أو التكميلي)، ولا تكون ناشئة من نشاط البنك الاعتيادي وإنما يتم الحصول عليها من موارد أخرى نقدية وغير نقدية.

وحسب اتفاقية بازل 3 فإن نسبة كفاية رأس المال المصرفي تكون في حدود 10.5% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ويمكن قياسها باستخدام المعادلة التالية:

نسبة كفاية رأس المال = (القاعدة الرأسمالية / صافي الأصول المرجحة بأوزان لمقابلة مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل)  $\leq 10.5\%$

- ووفق معايير بازل 3، فقد تم إضافة رأس المال التحوط لمواجهة التقلبات الدورية وذلك من خلال احتفاظ البنوك برأسمال يتم استخدامه لتغطية وامتناس الخسائر المستقبلية في حال حدوثها خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية، وتبلغ نسبة هذا الهامش 2.5%، والجدول التالي يوضح مايلي:

الجدول رقم (01): مكونات نسبة كفاية رأس المال المصرفي في بازل 3

| 4.5%                                | 1.5%                      | 2%                 | 2.5%             | 0%-2.5%                           |
|-------------------------------------|---------------------------|--------------------|------------------|-----------------------------------|
| الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي | رأس المال الأساسي الإضافي | رأس المال التكميلي | رأس المال التحوط | رأس المال التحوط للتقلبات الدورية |

المصدر: شريف محمد محمد عبد الغني، رانيا أحمد أبو جليل، 2022، ص6.

- كما أضافت لجنة بازل الدولية هامش أو احتياطي لمواجهة المخاطر النظامية يهدف إلى إلزام احتفاظ البنوك الكبيرة برؤوس أموال أكبر من المتطلبات الدنيا ، ولم يحدد حتى الآن مقدار لهذا الهامش، وتبذل اللجنة قصارى جهودها لتحديد مقداره أو نسبته والمدة الزمنية للتطبيق وإلغاء رأس المال المساند (الشريحة الثالثة).

يستخلص من ما سبق مايلي:

الجدول رقم (02): متطلبات رأس المال ورأسمال التحول وفقا لاتفاقية بازل 3

| البيان                                      | حقوق المساهمين | رأسمال الشريحة الأولى | اجمالي رأسمال (الشريحة الأولى والثانية) |
|---------------------------------------------|----------------|-----------------------|-----------------------------------------|
| الحد الأدنى                                 | 4.5%           | 6%                    | 8%                                      |
| هامش رأس المال الأساسي للأسهم               | 2.5%           |                       |                                         |
| احتياطي رأس المال الأساسي ضد تقلبات الدورية | 0%-2.5%        |                       |                                         |
| كفاية رأس المال المصرفي وفق إطار بازل 3     | 7%             | 8.5%                  | 10.5%                                   |

Source: BIS, (2011).

- فيما يخص مكونات نسب السيولة وفق اتفاقية بازل 3 نجد أنها تتكون ممايلي:
- نسبة تغطية السيولة: تهدف هذه النسبة إلى ضمان احتفاظ البنك بمستوى كاف من الأصول عالية الجودة يمكن تحويلها لنقد من أجل تغطية احتياجاته النقدية خلال 30 يوما في حالة وجود صعوبات مالية خطيرة. (IBS.2011)

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = (\text{الأصول السائلة عالية الجودة/صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوما}) \leq 100\%$$

- نسبة صافي التمويل المستقر: تهدف إلى تقييم أفضل لمخاطر السيولة في جميع بنود الميزانية وتعزيز مستوى السيولة في المدى المتوسط والطويل الأجل، وذلك بالاستناد إلى تطبيق نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر المتاحة لها، حيث تتراوح من 100% الأكثر استقراراً إلى 0% الأقل استقراراً. (عبيد، 2023، ص07)

وهي تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = (\text{الموارد المستقرة} / \text{الحاجة للتمويل المستقر}) \leq 100\%$$

الجدول رقم (03): متطلبات السيولة وفق اتفاقية بازل 3

| نسبة تغطية السيولة                              | نسبة صافي التمويل المستقر                                       |
|-------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------|
| تهدف إلى تعزيز السيولة المصرفية في الأجل القصير | تهدف إلى تعزيز السيولة المصرفية في المدى المتوسط والطويل الأجل. |
| تأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية               | تأخذ في الاعتبار عناصر المركز المالي                            |
| المدى الزمني 30 يوما                            | المدى الزمني لها سنة أو أكثر.                                   |

المصدر: شريف محمد محمد عبد الغني، رانيا أحمد أبو جليل، 2022، ص9.

## 6.2. الرافعة المالية جديد اتفاقية بازل 3:

أضافت اتفاقية بازل 3 معياراً لم يسبق وأن حددته من قبل يتمثل في معيار الرافعة المالية Ratio Leverage، وهذا لقياس نسبة تمويل أصول البنك داخل وخارج الميزانية من خلال الشريحة الأولى من رأسمال (حقوق المساهمين) (هاني أحمد، 2023، ص21) والتي تهدف إلى قدرة البنوك على التوسع في الاقراض لتصبح 3% كحد أدنى للعلاقة بين رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) والأصول الإجمالية بعد

استبعاد الأصول غير الملموسة (الأصول الضريبية المؤجلة، شهرة المحل، براءات الاختراع) والسبب يرجع إلى ضالة رأس المال، ارتفاع نسبة الرافعة المالية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية، وهي تقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = (\text{رأس المال الأساسي} / \text{إجمالي الأصول بعد طرح الأصول غير الملموسة}) \leq 3\%$$

ويضع إطار بازل 3 لنسبة الرفع المالي عدة مبادئ عامة، من بينها مبدأ ينص على أنه "يجب على البنوك ألا تأخذ في الاعتبار الضمانات المادية أو المالية أو الضمانات أو غيرها من تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان لتقليل مقياس التعرض [نسبة الرفع المالي]". بالإضافة إلى ذلك، يجب أيضاً تقييم خيارات السياسة الخاصة بنسبة الرفع المالي لاتفاقية بازل 3 في ضوء بقية إطار عمل بازل لضمان أكبر قدر ممكن من الاتساق الشامل.

تهدف نسبة الرافعة المالية بازل 3 إلى: (Bianca, 2016)

- تقييد تراكم الرفع المالي في القطاع المصرفي لتجنب عمليات تقليصه المزعجة للاستقرار.
- نسبة الرفع المالي الموثوقة هي تلك التي تضمن السيطرة على نطاق واسع وكاف على كل من مصادر الرفع المالي داخل وخارج الميزانية العمومية.

### 3. القواعد الاحترازية المطبقة من قبل بنك الجزائر في ظل اتفاقية بازل 3:

بالرغم من الجزائر لم يتأثر نظامها المصرفي بتداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنها بدأت كغيرها من دول العالم إلى مواكبة التعديلات والاقتراحات والاضافات التي أقرتها اتفاقية بازل 3 منذ صدور سنة 2010، بهدف حماية البنوك الجزائرية، وهذا من خلال قيام بنك الجزائر بإصدار مجموعة من الأنظمة والقوانين والتعليمات المناسبة التي تسير المعايير الواردة في اتفاقية بازل 3، والتي تتمثل فيمايلي:

#### 1.3. تعزيز مستوى رأس المال الرقابي (التنظيمي):

في إطار جهود بنك الجزائر لمواكبة اتفاقية بازل 3، فقد أصدر النظام رقم 01-14 الذي يلزم البنوك بمايلي: (الجريدة الرسمية رقم 56، 2014).

- ضرورة زيادة الملاءة المالية للبنوك وذلك برفعها إلى 9% بعدما كانت 8% والتي تم تطبيقها فعليا في 2014، مع ضمان تغطية الأموال الخاصة لكل المخاطر ونسبة لا تقل عن 7%.

- تكوين هامش أمان يتكون من الأموال الخاصة والقادرة على تغطية 2.5% من المخاطر.

- رفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك والذي حدد بعشرين مليار دينار (20000000000 دج)، وبسطة ملايين وخمسمائة مليون دينار (6500000000 دج) بالنسبة للمؤسسات المالية، وذلك بنهاية سنة 2020. (الجريدة الرسمية رقم 73، 2018)

### 2.3. تعزيز متطلبات تسيير ورقابة خطر السيولة:

إدراكا من بنك الجزائر وحرصه لمسايرة متطلبات السيولة المنبثقة عن اتفاقية بازل 3، ألزم البنوك والمؤسسات المالية على الاحتفاظ بالسيولة الكافية لمواجهة التزاماتها في أي وقت، وذلك وفق نسبة تسمى بالمعامل الأدنى للسيولة، والتي يجب أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%، وتكتب كمايلي: (الجريدة الرسمية رقم 54، 2011)

**الحد الأدنى للسيولة = (مجموع الأصول المتوفرة على المدى القصير/ التزامات التمويل المستلمة من البنوك)  $\leq 100\%$**

وقد أجبر بنك الجزائر البنوك على ضرورة إبلاغه في نهاية كل ثلاثي بمعامل السيولة الأدنى للشهر الموالي ومعاملي الشهرين الأخيرين للثلاثي المنقضي. (التعليمة رقم 07-21، 2011)

### 3.3. إدارة ومراقبة المخاطر:

في إطار مواصلته للجهود المبذولة في مواكبة متطلبات اتفاقية بازل 3 وخاصة تلك المتعلقة بالدعامة الثانية، المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر، وبالأخص تلك التي تنص على ضرورة إقامة برامج اختبارات الضغط، حيث شدد بنك الجزائر بضرورة قيام البنوك بقياس قدرتهم على مواجهة المخاطر خلال أوقات الأزمات، ومدى تأثيرها على عدد بعض المؤشرات المالية بالبنك وخاصة ما تعلق بأثرها على كفاية رأسمال والربحية قصد تقييم متانة وقدرة النظام المصرفي الجزائري على المقاومة تقدير حجم رأسمال الضروري لامتناس الخسائر عند التعرض لظروف مالية صعبة دون التأثير على ودائع العملاء. (بنك الجزائر، 2013، ص133)

### 4.3. مراقبة الخطر النظامي:

نظرا لتزايد شدة الأزمة المالية العالمية والتي نجم عنها زيادة التدابير لمواجهة، إلى ضرورة إعطاء مسؤولية أكبر للبنوك المركزية لتعزيز دورها في الاستقرار المالي، وذلك بضرورة مراقبة الخطر النظامي، وفي هذا الصدد قام بنك الجزائر بمراقبته من خلال تتبعه لمسار أسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية والترابط البيئي للمؤسسات ضمن القطاع البنكي.

ولوضع حد لانتشار الخطر النظامي، أصدر مجلس النقد والقرض تعليمات تجبر البنوك والمؤسسات المالية على ضرورة حيازتها على نظام مراقبة داخلية لتسجيل ومعالجة المعلومات يسمح لهم بمعرفة مبالغ القروض المقدمة والاقتراضات المبرمة لكل طرف وهذا من خلال وضع حدود محددة لكل طرف مقابل وجب متابعتها. (صابور، 2021، ص170)

## 4. مدى التزام البنك الجزائري بمتطلبات اتفاقية بازل 3 خلال الفترة (2020-2022).

### 1.4. مؤشرات عامة عن بنك الجزائر الخارجي:

بنك الجزائر الخارجي أنشئ في 1 أكتوبر 1967 بموجب الأمر رقم 67-204، في شكل شركة وطنية في عام 1970، تم إسناد جميع العمليات المصرفية الأجنبية التي تقوم بها أهم الشركات الوطنية في الجزائر إلى بنك الجزائر الخارجي. وفي عام 1989، قام البنك بتغيير وضعه ليصبح شركة مساهمة

مع الاحتفاظ بنفس كيانه الأول، وفي عام 2008، احتل بنك الجزائر الخارجي المرتبة الأولى بين البنوك المغربية والمركز السادس ضمن أفضل 200 بنك إفريقي حسب مجلة جون أفريك، وفي عام 2019، قام بنك الجزائر الخارجي بزيادة رأسماله إلى 230 مليار دج. وتشكل هذه الزيادة في رأس المال جزءا من استراتيجية التنمية للبنك، وفي 2022 احتل بنك الجزائر الخارجي المرتبة الأولى على المستوى الوطني نظرا لتوفره على 11 مديرية جهوية، 106 وكالة موزعة على مستوى التراب الوطني مع وجود 02 مكاتب صرف، وبلغ عدد حسابات الزبائن 1915104 حساب وتم توزيع 276536 بطاقة إلكترونية (CIB) وهذا في وجود 150 موزع آلي و 3539 (TPE)، (التقرير السنوي، 2022، ص5) وفيما يلي عرض تطور بعض مؤشرات نشاط بنك الجزائر الخارجي.

الجدول رقم(4): بعض مؤشرات نشاط البنك الجزائري الخارجي خلال الفترة السنوات (2020-2022) الوحدة: مليار دج

| السنوات العناصر         | 2020 | 2021 | 2022 |
|-------------------------|------|------|------|
| رأس المال الاجتماعي     | 230  | 230  | 230  |
| إجمالي الميزانية        | 3155 | 4167 | 4713 |
| الأموال الخاصة النظامية | 444  | 486  | 495  |

Source: Banque Extérieure d'Algérie, Rapport annuel 2021et 2022.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال الاجتماعي لبنك الجزائر الخارجي لم يتغير خلال فترة الدراسة (2020-2022) أين بلغ 230 مليار دينار، وهذا بعد أن تم رفعه في سنة 2019 أين كان قبل ذلك في حدود 150 مليار دينار، والتي تدخل في إطار تطويره واستجابة لتعزيز قدرته على تقديم قروض للاقتصاد الوطني.

أما عن إجمالي الميزانية فقد انتقلت من 3155 مليار دينار في 2020 إلى 4713 مليار دينار في 2022 أي بنسبة نمو تقدر ب 49.38%، وفيما يخص الأموال الخاصة النظامية فقد عرفت قيمها زيادة خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من 444 مليار دينار في 2020 لتصل إلى 495 مليار دينار في 2022 وبنسبة نمو تقدر ب 11.48%.

#### 2.4. تقييم مدى تطبيق البنك الجزائري لمطالبات بازل 3 الاحترازية:

1- نسبة الملاءة المالية ونسبة رأس المال الأساسي: طبق بنك الجزائر الخارجي كل التعليمات التي اوجبها بنك الجزائر عند حسابه لهاتين النسبتين.

الجدول رقم(5): تطور نسبتي رأس المال الأساسي والملاءة المالية خلال الفترة (2020-2022) الوحدة: نسبة مئوية

| السنوات العناصر        | 2020  | 2021  | 2022  |
|------------------------|-------|-------|-------|
| نسبة راس المال الأساسي | 19.52 | 23.99 | 25.35 |
| نسبة الملاءة المالية   | 23.52 | 28.32 | 29.64 |

Source: Banque Extérieure d'Algérie, Rapport annuel 2021et 2022.

أ-نسبة رأسمال الأساسي: من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة رأس المال الأساسي لبنك الجزائر الخارجي أكبر من النسبة التي حددتها اتفاقية بازل 3 بـ 6% وبنك الجزائر بـ 7% على الأقل، بأكثر من ثلاثة أضعاف خاصة في سنتي 2021 و 2022، وهذا نتيجة الزيادة التي يعرفها بند الأموال الخاصة الناتجة عن قيام البنك برفع رأسماله في 2019 إلى 230 مليار دينار بعدما كان 150 مليار دينار بالإضافة إلى التغييرات التي طرأت على مكونات أصول البنك، الأمر الذي يقر بأن نوعية رأس مال البنك الخارجي الجزائري جيدة.

ب- نسبة الملاءة المالية: من الجدول نلاحظ أن بنك الجزائر الخارجي قد تمكن من تحقيق نسبة ملاءة مالية فاقت بشكل أكبر تلك النسبة المحددة من قبل بازل 3 (10.5%) خلال سنوات الدراسة، وثلاثة أضعاف في 2022 حسب معيار بنك الجزائر المحدد بـ 9.5%.  
2-معامل السيولة: طبق بنك الجزائر الخارجي في حساب هذه النسبة كل التعليمات الصادرة في هذا الشأن.

الجدول رقم(06): تطور نسبة السيولة خلال الفترة (2020-2022) الوحدة: نسبة مئوية

| السنوات       | 2020 | 2021 | 2022 |
|---------------|------|------|------|
| معامل السيولة | 85   | 234  | 268  |

Source: Banque Extérieure d'Algérie, Rapport annual 2021et 2022.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنك الجزائر الخارجي قد حقق النسبة المحددة من قبل بنك الجزائر (100% كحد أدنى) وهذا خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة أي 2021 و 2022 ولتي حددتها لجنة بازل 3 بـ 60% كحد أدنى ابتداء من 2015، وهذا يشير إلى وجود وفرة في السيولة المصرفية لدى البنك وأن له القدرة الكافية في التحكم في موارده القصيرة التي تتناسب مع أصوله المتداولة، ولكن في السنة الأولى من الدراسة (2020) فقد كانت أقل مما موصى به من قبل بنك الجزائر وكذلك تلك التي أقرتها لجنة بازل 3 بـ 80% و 90% على التوالي.

### 3- معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة

اعتمد بنك الجزائر الخارجي في حساب هذا المعامل على كل التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر.

الجدول رقم(7): معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2020-2022)

الوحدة: نسبة مئوية

| السنوات                               | 2020  | 2021   | 2022 |
|---------------------------------------|-------|--------|------|
| معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة | 62.86 | 119.68 | 147  |

Source: Banque Extérieure d'Algérie, Rapport annual 2021et 2022.

تم تحديد معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة عند 31ديسمبر 2021 بنسبة 119.68% مقابل 62.86% بنهاية 2020 و 147% في 2022. وهو ما يؤكد على أن البنك يحافظ على إحداث التوازن بين الاستخدامات والموارد الطويلة الأجل، وهذا وفقاً للوائح بنك الجزائر رقم 04-04 المؤرخ في 19 يوليو 2004 تحسن واضح مقارنة بالحد الأدنى تعيين على 60%.

**4-نسبة الرافعة المالية:** كما هو معلوم أن بنك الجزائر لم يقر في تشريعاته نسبة الرافعة المالية التي صاغتها اتفاقية بازل 3 بالرغم من اعتمادها فعليا في البنوك الأجنبية الكبرى منذ 2018، والتي تعمل على الحد من ارتفاع الديون في النظام المصرفي، حيث أنها تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{الرافعة المالية} = (\text{رأس المال الأساسي/إجمالي الأصول}) \leq 3\%$$

الجدول رقم(8): تطور نسبة الرافعة المالية في البنك الجزائري الخارجي خلال الفترة (2020-2022) الوحدة: نسبة مئوية

| السنوات              | 2020  | 2021 | 2022  |
|----------------------|-------|------|-------|
| نسبة الرافعة المالية | 14.07 | 11.6 | 10.50 |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين 4 و5.

يلاحظ من الجدول أن النسبة في انخفاض مستمر ولكنها تبقى أكبر من تلك التي حددتها اتفاقية بازل 3  $\leq 3\%$ ، الأمر الذي يعزز من قدرة بنك الجزائر الخارجي على مواجهة مختلف المخاطر المصرفية، كما تسمح للبنك برفع رأس ماله، وكذلك إنشاء علاقة قوية وسوية بين حقوق الملكية وحجم النشاط لديها من أجل الحفاظ على سلامته .

**3.4. أثر الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل 3 الاحترازية على العائد والمخاطرة في بنك الجزائر الخارجي:**  
من أجل معرفة انعكاسات التزام بنك الجزائر الخارجي بمتطلبات اتفاقية بازل 3 على أدائه، سوف نقوم بحساب مايلي:

#### أ-حساب مؤشرات المخاطر المصرفية

قبل البدء في حساب مؤشرات المخاطر المصرفية لبنك الجزائري الخارجي، نقوم بحساب بعض المتغيرات التي نركز عليها في حساب تلك المؤشرات، والجدول التالي يوضح هذه المتغيرات:

الجدول رقم(9): بعض المتغيرات المالية للبنك الجزائري الخارجي خلال الفترة (2020-2022) الوحدة: دج

| السنوات             | 2020             | 2021             | 2022             |
|---------------------|------------------|------------------|------------------|
| مجموع النقدية       | 382545276823.99  | 894784095834.30  | 115536463603.70  |
| إجمالي الأصول       | 3154689248280.45 | 4166607176226.45 | 4712871326520.99 |
| إجمالي حقوق الملكية | 444188336098.83  | 485698294051.39  | 495167584298.83  |
| إجمالي القروض       | 2379031411792.32 | 1985897551678.94 | 3974108999820.37 |
| مخصصات خسائر القروض | 36747735700.04   | 23037704059.55   | 27320287470.63   |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية لسنوات 2020، 2021 و2022.

الوحدة: نسبة مئوية.

الجدول رقم(10): تطور نسبة المخاطر خلال الفترة (2020-2022)

| المتوسط | 2022  | 2021  | 2020  | السنوات                                                       |
|---------|-------|-------|-------|---------------------------------------------------------------|
| 1.32    | 1.25  | 1.16  | 1.54  | المخاطر الائتمانية (مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض) *100 |
| 19.37   | 24.51 | 21.47 | 12.12 | مخاطر السيولة (مجموع النقدية/إجمالي الأصول) *100              |
| 12.07   | 10.50 | 11.62 | 14.08 | مخاطر رأس المال (إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول) *100      |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم(9).

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن ملاحظة مايلي:

- فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية: نلاحظ أن نسبتها انخفضت في 2021 حيث وصلت إلى 1.16% وهذا بالمقارنة بسنة 2020 حيث قدرت نسبتها بـ1.54% وهذا بسبب انخفاض مخصصات خسائر القروض ثم ارتفعت في 2022 لتصبح 1.25% نتيجة الارتفاع الكبير في حجم القروض المقدمة في هذه السنة مقارنة بالسنتين السابقتين.

- فيما يتعلق بمخاطر السيولة: نلاحظ أن نسبتها في ارتفاع مستمر وخاصة ما بين سنة 2020 و2021 حيث كان الارتفاع كبيرا إذ انتقلت من 12.12% إلى 21.47% أي تقريبا بزيادة 10% نتيجة ارتفاع نسبة نمو مجموع النقدية مقارنة بارتفاع نسبة نمو إجمالي الأصول.

- فيما يتعلق بمخاطر رأس المال: نلاحظ أن مسبة هذه المخاطر في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من حوالي 14% في سنة 2020 إلى 10.50% في سنة 2022 وسبب هذا يعزى إلى أن الأصول نسبة نموها ارتفعت بشكل أكبر من نسبة نمو حقوق الملكية.

ب- مؤشر الربحية: يقاس من خلال عائدي حقوق الملكية والأصول

الجدول رقم(11): تطور عائدي حقوق الملكية والأصول خلال الفترة (2020-2022)

| المتوسط | 2022  | 2021   | 2020   | السنوات                 |
|---------|-------|--------|--------|-------------------------|
| 13.15%  | 9.04% | 16.04% | 14.01% | العائد على حقوق الملكية |
| 1.61%   | 0.93% | 1.72%  | 2.18%  | معدل العائد على الأصول  |

Source: Banque Extérieure d'Algérie, Rapport annuel 2021et 2022.

- العائد على حقوق الملكية: وهو يعبر عن مردودية الأموال الخاصة ويتم الوصول إليه من خلال قسمة النتيجة الصافية على الأموال الخاصة، وفي العادة فإن المعدل المرجعي يجب أن لا يقل عن 18%، أما عن تطور هذا المعدل فنلاحظ ان متذبذب خلال فترة الدراسة ولكنه أقل من المعدل المرجعي المقدر بـ18% وهذا نتيجة تحقيق بنك الجزائر الخارجي لمعدل مرتفع للملاءة المالية، يساعد في التحسين من رأس المال الأساسي بهدف تغطية المخاطر المصرفية.

- العائد على رأس الأصول: وهو يعبر عن مردودية الأصول المستخدمة ويتم الوصول إليه من خلال قسمة النتيجة الصافية على إجمالي الأصول، وفي العادة فإن المعدل المرجعي يجب أن لا يقل عن 1%، أما عن تطور هذا المعدل فنلاحظ أنه في انخفاض مستمر ولكنه أكبر من المعدل المرجعي في سنتي

2020 و 2021 أين سجل 2.18% و 1.72% على التوالي أما في سنة 2022 فهو أقل من المعدل المرجعي حيث وصل إلى 0.93% نتيجة انخفاض النتيجة الصافية وزيادة إجمالي الأصول.

## 5. خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة قسمين أساسيين، الأول نظري تعلق بتحديد المفاهيم الأساسية والأسس المرتبطة باتفاقية بازل 3 بالإضافة إلى الدراسة التحليلية للإجراءات التي قام بها بنك الجزائر لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل 3، أما القسم الثاني وهو تطبيقي بحث حيث حاولنا فيه إسقاط تلك القواعد والمعايير والمتطلبات التي وردت ضمن اتفاقية بازل 3 على البنك الجزائري الخارجي، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية والتقارير المالية المتعلقة بفترة الدراسة، وبناءا على هذا، فقد نتج عن الدراسة مجموعة من النتائج، يمكن بلورتها على النحو التالي:

✓ تعتبر اتفاقية بازل 3 إضافة مهمة في مجال العمل المصرفي، وتساعد البنوك على التعافي من آثار أزمة مالية.

✓ تعمل معايير اتفاقية بازل 3 على تحقيق السلامة والصلابة المالية للبنوك.

✓ ضرورة وأهمية تطبيق اتفاقية بازل 3 نظرا لدورها الحيوي في الاقتصاد بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة فيما تعلق بمعيار نسبة كفاية رأس المال ومعيار نسب السيولة.

✓ لم يساير بنك الجزائر لتلك المعايير الواردة في اتفاقية بازل 3 والمتعلقة بكيفية حساب كفاية رأس المال، مكونات الأموال الخاصة ونسبة الرافعة المالية.

✓ اعتماد بنك الجزائر لنسبة سيولة قصيرة الأجل تتوافق مع جاء في الاتفاقية.

✓ لم يتم النظام الاحترازي الجزائري بوضع وتحديد هامش حماية ضد التقلبات الدورية ولا نسبة ولا نوعية رأس المال الذي يقتطع منه احتياطي البنوك.

✓ تبني البنك الجزائري الخارجي لمعظم الاقتراحات التي جاء بها بنك الجزائر والتي تتوافق إلى حد ما مع معايير اتفاقية بازل 3.

✓ حرص البنك الجزائري الخارجي على تطبيق هذه المعايير أدت إلى تحقيق نتائج جيدة انعكست إيجابا على أدائه.

وبناء على ما تم الخروج به من نتائج يمكن اختبار صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها، كمايلي:

■ وردت ضمن اتفاقية بازل 3 عدة تعديلات واقتراحات تصب في معظمها إلى معالجة الأزمات التي وقعت فيها البنوك نتيجة أزمة 2008، وإلى تعزيز السلامة المالية للبنوك، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

■ تضمنت اتفاقية بازل 3 على العديد من المعايير المختلفة وعي في شكل علاقات رياضية تساعد على فهم المعيار وتحليله، وهوما يثبت صحة الفرضية الثانية أيضا.

■ حاول بنك الجزائر إلى مسايرة كلما جاء في اتفاقية بازل 3 من تعديلات واقتراحات والتي كانت في شكل معايير رقمية، إلا أنه لم يأخذ بها جميعا وخاصة ما تعلق على سبيل المثال بمعامل الرافعة المالية، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

■ إن تطبيق بنك الجزائر الخارجي لتلك المتطلبات والمعايير التي سايرها بنك الجزائر وفق ما ورد في اتفاقية بازل 3 ساعدت في تحسين وضعيته المالية انعكست بشكل إيجابي على أدائه، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

🌟 **الاقتراحات:** من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح جملة من التوصيات تساعد المشرفين

على المنظومة المصرفية الجزائرية في تحسين أداء البنوك وزيادة مجال الرقابة عليها.

- ضرورة تبني بنك الجزائر لكل ما ورد من متطلبات في اتفاقية بازل 3 وخاصة تلك المتعلقة بالرافعة المالية ومكونات الأموال الخاصة ونسبة كفاية رأس المال.

- عمل بنك الجزائر على ضرورة إلزام قيام إدارة البنوك بتعزيز فهم وتطبيق معايير اتفاقية بازل 3 لما لها من انعكاساتها إيجابية على السلامة المالية.

-حث بنك الجزائر إدارة البنوك بمراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري ومنظم بما يضمن وجود سيولة كافية، مع ضرورة وجود نظام رقابة داخلية ذا فعالية في عملية إدارة المخاطر المرتبطة بالسيولة.

## 6. الإحالات والمراجع:

- الجريدة الرسمية رقم 56، (2014)، النظام رقم 14-01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- رامي يوسف عبيد، (2023)، دليل استرشادي حول تطبيق التعديلات المتعلقة بمتطلبات بازل 3، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، العدد 19، ص 07.
- هاني أحمد السيد عبد الله العمراوي، 2023، دراسة أثر معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي للبنوك، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 41، العدد 1، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، ص 21.
- بنك الجزائر، (2013)، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 133.
- الجريدة الرسمية رقم 54، (2011)، النظام رقم 11-04 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.
- الجريدة الرسمية رقم 73، (2018)، النظام رقم 18-03 يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات العاملة في الجزائر.
- شريف محمد محمد عبد الغني، رانيا أحمد أبو جليل، (2022)، الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل الثالثة في البنوك التجارية المصرية- المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد (13)، العدد (3) كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 2022، ص 6.
- صابور سعاد، (2021)، محاولة تقييم مدى تطبيق معايير لجنة بازل في البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 170، ص 197.
- عبد المطلب عبد الحميد، (2013)، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3 -الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- غيث ناصر العيطان-محمد عبد المحسن العفيف-بسام عشوي العون، (2024) مدى جاهزية البنوك التجارية الأردنية لتطبيق متطلبات بازل(3) دراسة ميدانية، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المجلد(44).
- مفتاح صالح، رحال فاطمة، (2013)، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العلمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، تركيا.

- Banque Extérieure d'Algérie, Rapport annual 2021et 2022. Disponible sur: <https://www.bea.dz> télécharger le 25/03/2024.
- BIS, (2011), Basel Committee: Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlement (June).(<http://www.BIS.org>), consulté le 05/04/2024.
- BIS, (2013), Basel Committee on Banking Supervision. Basel III: The liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools. Bank for International Settlements . (<http://www.BIS.org>), consulté le 05/04/2024.
- Anna Bianca Napier, (08/04/2016) The Basel Committee on Banking Supervision ( BCBS) has published a consultative document on revisions to the Basel III leverage ratio framework, <https://www.linkedin.com/pulse/basel-committee-banking-supervision-bcbs-has-published-napier> consulté le 15/04/2024
- PETER GRATTON, (March 23, 2024), Basel III: What It Is, Capital Requirements, and Implementation Updated; <https://www.investopedia.com/terms/b/basel-iii.asp>, consulté le 01/04/2024.